



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

12 شباط (فبراير) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

السعودية تدرّش أضخم ميناء يديره القطاع الخاص



وتتوقع استمرار النمو القوي بعملياته بالسنوات المقبلة، مع العلم أنّ معدل النمو المحقق في عامي 2017 و2018 وصل إلى نسبة مرتفعة بحوالي 36% كما جرى تدشين رصيف الحاويات السائبة.
المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

افتتح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ميناء الملك عبد الله الاقتصادي في جدة، الذي تصل مساحته إلى 17 مليون متر مربع، وعمق 18 متراً، حيث بإمكان الميناء الجديد استقبال أكبر سفن الشحن الجديدة، ويعد أول ميناء يمتلكه ويديره القطاع الخاص في السعودية.

ويعدّ ميناء الملك عبد الله، من أكبر مشاريع البنية التحتية التي ينفذها القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه يعد أحد أسرع الموانئ نمواً في العالم، كذلك يستوعب 3.4 ملايين حاوية سنوياً. وسيكون الميناء عند اكتماله أحد أكبر 10 موانئ بالعالم بسعة 20 مليون حاوية، ويناوّل 15 مليون طن من البضائع السائبة، إضافة إلى 1.5 مليون سيارة.

وتهدف المملكة إلى أن يكون ميناء الملك عبد الله، منصة لوجستية للعالم وليس للسعودية فحسب، ولذلك حقق الميناء النمو في السنوات السابقة

مصر: تدفقات النقد الأجنبي تجاوزت 163 مليار دولار



البنوك على تمويل وفير بالعملة المحلية وسيولة مرتفعة وربحية قوية ومستقرة".
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

كشف رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، عن تجاوز تدفقات النقد الأجنبي على مصر 163 مليار دولار في السنوات الثلاث الماضية، لافتاً إلى أنّ "معدل النمو الاقتصادي بلغ 5.5 في المائة في الربع الثاني من السنة المالية 2018 - 2019".

إلى ذلك، توقعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر 5.5 في المائة في 2019، و5.8 في المائة في 2020، مفضحة عن أنّ معدل انتشار الخدمات المصرفية سيزيد مما يدعم نمو الودائع والقروض.

وفي هذا المجال، أشار النائب الأول لرئيس موديز كونستانتيوس كيبوريوس، إلى أنّ "تسارع النمو في مصر ينبع من زيادة الاستثمار في القطاعين العام والخاص، وارتفاع الصادرات وتعافي السياحة، ومن هذا المنطلق نتوقع نمو الميزانية نحو 15 في المائة في 2019 وأن تحافظ



■ ارتفاع إيرادات قطاع الطاقة في الجزائر



الحكومة الجزائرية من تعافي أسعار النفط الخام عالمياً، ولكن جزء كبير من إيرادات الطاقة يستخدم في تغطية تكاليف واردات السلع بسبب ضعف القدرات الإنتاجية المحلية.
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أعلنت الحكومة الجزائرية عن ارتفاع إيرادات قطاع الطاقة 15.27 في المائة في 2018 مقارنة مع العام السابق بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ووفقاً لبيانات الجمارك أسهمت زيادة الإيرادات في تقليص العجز التجاري بنسبة 53.73 في المائة إلى 5.03 مليار دولار في العام 2018.

وبلغت صادرات الجزائر من النفط والغاز، التي تشكل 93.13 في المائة من إجمالي المبيعات في الخارج، حوالي 38.34 مليار دولار، ارتفاعاً من 33.26 مليار في 2017. في حين بلغ إجمالي قيمة الصادرات 41.17 مليار دولار، مقارنة مع 35.19 مليار في 2017، بينما ارتفعت الواردات 0.3 في المائة إلى 46.20 مليار دولار في 2018.

وتتوقع الحكومة الجزائرية أن يسجل الاقتصاد نمواً خلال العام الجاري بنحو 2.6 في المائة، في ظل تقليص النفقات بـ1.5 في المائة والتوقعات بتراجع في عائد نشاط إنتاج الطاقة. وتستفيد

■ ميزانية الكويت تحقق فائضا هاليا للشهر العاشر على التوالي

وأظهرت الإحصائية، مواصلة الإيرادات التي حققتها الكويت بنهاية الشهر الماضي الارتفاع، بدعم كبير من استقرار أسعار النفط خلال الشهر الماضي، وهي المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية، مع بدء سريان اتفاقية خفض الإنتاج النفطي، وفقاً للاتفاق بين دول منظمة "أوبك" والمنتجين المستقلين من خارجها بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا مطلع العام الجاري.

وارتفعت الإيرادات بنهاية الشهر المنصرم 8.5% إلى 17 مليار دينار مقارنة بتسجيلها 15.68 مليار دينار بنهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة المالية الكويتية، محافظة ميزانية البلاد بتسجيل الفوائض المالية للشهر العاشر على التوالي خلال العام المالي الجاري، حيث لم تشهد إلى الآن أي عجز مالي بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة.

ووفقاً لإحصائية المتابعة الشهرية لحسابات الإدارة المالية للدولة للسنة المالية 2018/2019، سجلت الميزانية أواخر الشهر الماضي، فائضاً بلغ 1.6 مليار دينار، بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال البالغة 10%، لينخفض 20.7% بقيمة 415.9 مليون دينار عن الفائض المسجل بنهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، والبالغ مليار دينار.

■ تراجع الهجودات الخارجية لهصرف لبنان والمصارف التجارية



العام 2017. وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 4.2 في المائة خلال العام 2018 مقابل تراجعها بنسبة 4.3 في المائة خلال الفترة ذاتها من العام 2017.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

أظهر تقرير صادر عن مصرف لبنان، استمرار الموجودات الخارجية لمصرف لبنان والمصارف التجارية في التراجع منذ العام 2016 وحتى نهاية العام 2018.

أظهرت ميزانية مصرف لبنان انخفاضاً في موجوداته الخارجية بمبلغ قدره 414 مليون دولار في النصف الثاني من شهر كانون الثاني 2019، وقد بلغت قيمة الموجودات 39.27 مليار دولار خلال هذه الفترة. أما على صعيد سنوي، فأظهرت ميزانية المصرف تراجعاً في قيمة الموجودات بنسبة 8.55 في المائة.

وشكلت الموجودات الخارجية للمركزي اللبناني مع احتياطي الذهب حوالي 61.54% من الدين العام الاجمالي. وتغطي هذه الموجودات 188 شهراً من خدمة الدين.

بالتوازي، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية وبلغت نهاية العام الماضي 22646 مليون دولار مقابل 23337 مليون دولار في نهاية أيلول 2018 و23601 مليون دولار في نهاية